

6-14-2021

## Antiquities smuggling: its concept, rule, and ways to reduce it- Comparative legal jurisprudence study **تهريب الآثار مفهومه وحكمه وسبل الحد منه دراسة فقهية قانونية مقارنة**

Hamza Abdel Karim Hammad  
United Arab Emirates University, hamza041@yahoo.com

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois>

 Part of the [Islamic Studies Commons](#)

---

### Recommended Citation

Hammad, Hamza Abdel Karim (2021) "Antiquities smuggling: its concept, rule, and ways to reduce it- Comparative legal jurisprudence study **تهريب الآثار مفهومه وحكمه وسبل الحد منه دراسة فقهية قانونية مقارنة**" *Jordan Journal of Islamic Studies*: Vol. 17: Iss. 2, Article 15.

Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol17/iss2/15>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Jordan Journal of Islamic Studies by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact [rakan@aarj.edu.jo](mailto:rakan@aarj.edu.jo), [marah@aarj.edu.jo](mailto:marah@aarj.edu.jo), [u.murad@aarj.edu.jo](mailto:u.murad@aarj.edu.jo).

## تهريب الآثار: مفهومه وحكمه وسبل الحد منه - دراسة فقهية قانونية مقارنة -

د. حمزة عبد الكريم حماد\*

تاريخ وصول البحث: ٢٠٢٠/٣/١٥ م تاريخ قبول البحث: ٢٠٢٠/١٠/١٨ م

### ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى بيان الموقف الفقهي والقانوني من تهريب الآثار من حيث المفهوم والحكم الشرعي وسبل الحد منه، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي؛ بوصف الظاهرة كما هي في الواقع، ثم استقراء الحكم الفقهي لها وسبل الحد منها من خلال تحليل النصوص الشرعية مع مقارنتها ببعض القوانين العربية. وقد انتهت الدراسة إلى أن تهريب الآثار فعل محرم شرعاً ومجرم قانوناً؛ استناداً إلى مجموعة مؤيدات شرعية؛ هي كون التهريب فيه اعتداء على المال العام، فضلاً عن مخالفته لولي الأمر إضافة إلى الضرر المترتب عليه. أما تدابير الحد من هذه الظاهرة؛ فهي وقائية وعلاجية؛ ومن الوقائية: ضبط الفتوى فيما يتعلق بالآثار، وتفعيل دور المجتمع المحلي في الحد من تهريب الآثار عن طريق منح مكافأة مجزية لمن يقدم معلومات إلى الأجهزة المختصة تقضي إلى منع تهريب الآثار. أما العلاجية فظهرت في تشريع عقوبات رادعة لمن يقترف هذا الفعل. الكلمات المفتاحية: تهريب، آثار، فقه، قانون.

## Antiquities smuggling: its concept, rule, and ways to reduce it- Comparative legal jurisprudence study

### Abstract

This study aims to clarify the juristic and law position on the smuggling of antiquities in terms of the concept and the legal ruling and the ways to reduce it. The study followed the descriptive approach by describing the phenomenon as it is in reality, then extrapolating the juristic judgment to it and ways to reduce it through the analysis of legal texts.

Comes to conclusion that smuggling antiquities is a forbidden act according to Sharia law, based on a set of legitimate supporters, namely that smuggling is an assault on public money. As for measures to reduce this phenomenon, they are preventive and curative. Preventive: controlling the fatwa regarding antiquities, and activating the role of the local community in curbing antiquities smuggling. As for treatment, it appeared in the legislation of deterrent penalties for those who committed this act.

**Key words:** Smuggling, Antiquities, Jurisprudence, Law.

\* أستاذ مشارك، قسم الشريعة والدراسات الإسلامية، كلية القانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة.

**المقدمة.**

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد:

لا يخفى على ذي نظر أن الفقه الإسلامي يمتاز بصبغة عملية تقوم على بيان الأحكام الشرعية لما يطرأ للمسلمين من قضايا حياتية، ومن تلك القضايا التي ظهرت في الآونة الأخيرة قضية تهريب الآثار، فإن الحروب التي فتكت بالعالم في السنوات الأخيرة أفرزت العديد من الآثار السلبية؛ من جملتها انتشار ظاهرة تجارة الآثار وتهريبها، ففي الجزائر مثلاً؛ تمكنت السلطات الجزائرية في وقت سابق من استرجاع أكثر من أربع وخمسين ألف قطعة وتحفة فنية من شبكات تهريب جزائرية وأجنبية<sup>(١)</sup>، وتقدر منظمة اليونسكو أن الدخل الناتج عن الاتجار غير المشروع بالمتعلقات الثقافية من سوريا والعراق ما بين ٧ و١٥ مليار دولار سنوياً<sup>(٢)</sup>، وإذا انتقلنا بعدسة البحث إلى مصر؛ فإن أحدث قضية هي تهريب الآثار لإيطاليا، التي جرى إحالتها إلى محكمة الجنايات، وقد كشفت التحقيقات أن عدد القطع المهربة عبر المتهمين، بلغ أكثر من ٢١ ألف قطعة<sup>(٣)</sup>.

**مشكلة الدراسة.**

في ضوء ما سبق، فتظهر مشكلة هذه الدراسة في بيان موقف الفقه الإسلامي وبعض القوانين العربية من تهريب الآثار من حيث الحكم الشرعي والتدابير الشرعية الوقائية والعلاجية.

**أهداف الدراسة.**

- تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة أهداف، هي:
- تحليل ماهية تهريب الآثار.
  - التأصيل الشرعي لحكم تهريب الآثار.
  - مناقشة شبهة الاعتداد بحديث "وفي الركاز الخمس" في ملكية الآثار.
  - بيان التدابير الشرعية والقانونية للحد من تهريب الآثار.

**أسئلة الدراسة.**

- تروم هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:
- ما ماهية تهريب الآثار لغة واصطلاحاً وقانوناً؟
  - ما الحكم الشرعي والقانوني لتهريب الآثار؟ وما أدلته؟
  - ما صحة الاحتجاج بحديث "وفي الرِّكَاذِ الْخُمْسُ" في ملكية الآثار؟
  - ما التدابير الشرعية والقانونية للحد من تهريب الآثار؟

**منهج البحث.**

في ضوء طبيعة الأهداف التي يبتغيها البحث تحقيقها، فإن منهج البحث يقوم على الدراسة التحليلية لمفردات البحث

إضافة إلى استقراء الأحكام الفقهية والقانونية المتعلقة به من مصادرها.

### أهمية الدراسة.

تعزى أهمية هذه الدراسة إلى جهتين: نظرية وعملية، أما النظرية: فتتمركز في بيان حكم مسألة منتشرة في البلاد الإسلامية وهي بيع آثار الحضارات السابقة، وأما العلمية: فتظهر من خلال المقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون إذ تلحم المقارنات تكشف عن استدراقات ومقترحات للمشروع لا سيما الإماراتي والأردني.

### الدراسات السابقة.

وقف الباحث على جملة من الدراسات السابقة؛ هي:

- دراسة: حماية الآثار في الفقه الإسلامي، للباحث: أحمد خالد نوفل، (٢٠١٧م)<sup>(٤)</sup> إن من باب الأمانة العلمية القول: بأن الباحث تناول مسألة تهريب الآثار في هذه الدراسة، بيد أن طرحه للمسألة كان مختصراً من حيث الكم والموضوع، فقد عرضها في تسع صفحات (ص ٧٨-٨٦)، أما الموضوع فقد اقتصر على طرح المسألة فقهاً دون ربطها بالقانون.
- دراسة: الأحكام الفقهية المتعلقة بالآثار التاريخية، للباحث: فواز غازي العتيبي، (٢٠١٧م)<sup>(٥)</sup> جاءت هذه الدراسة في تمهيد وثلاثة فصول؛ تناول التمهيد: التعريف بالآثار التاريخية، وفوائدها وأنواعها، أما الفصل الأول فقد تحدث عن آثار غير المسلمين: مفهومها، والأحكام الفقهية المتعلقة بها، في حين تطرق الفصل الثاني إلى: الآثار الإسلامية التاريخية: مفهومها، والأحكام الفقهية المتعلقة بها، وانتهت بالفصل الثالث المتعلق بأحكام التتقيب والاستثمار المتعلقة بالآثار.
- دراسة: آثار الأمم السابقة وحكم المحافظة عليها في ضوء الشريعة الإسلامية، للباحثين: د. خالد علي بني أحمد، ود. علي محمود الزقيلي، (٢٠١٠م)<sup>(٦)</sup> جاء هذا البحث في مطلبين؛ الأول متعلق بآثار الأمم السابقة: مفهومها وأنواعها، والثاني تناول: حكم المحافظة على آثار الأمم السابقة.
- دراسة: أحكام الآثار في الفقه الإسلامي، للباحث: عبد الله بن أحمد الرميح، (٢٠١٠م)<sup>(٧)</sup> هذه الدراسة تتناول الأحكام الفقهية المتعلقة بالآثار؛ وقد جاءت في بابين: الأول: الحقوق في الآثار، وقد تناول البحث فيه: ملكية الآثار، والاحتفاظ بالآثار والإفادة منها، والتصرف في الآثار، أما الباب الثاني: فقد عقده الباحث لموضوع: زيارة الآثار، وقد تحدث فيه عن أحكام زيارة الآثار، والتعاقد لغرض زيارة الآثار، وانتهى بالتعدي على الآثار والتقريب فيها، وتناول في موضوع التعدي مسائل عدة؛ كسرقة الآثار وإتلافها، وطمسها؛ بيد أن هذه الدراسة لم تتطرق إلى موضوع تهريب الآثار.
- دراسة: الأحكام المتعلقة بالأمكنة الأثرية والدينية في الفقه الإسلامي: دراسة مقارنة، للباحث: عبد اللطيف عبد الكريم العياصرة، (٢٠٠٩م)<sup>(٨)</sup> جاءت هذه الدراسة في فصل تمهيدي تبعه فصلين، خصص التمهيدي لمفهوم الأمكنة الأثرية والدينية، والواقع التاريخي والقيمي لها، أما الأول فقد تناول: أهم الأحكام المتعلقة بالأمكنة الدينية الإسلامية وغير الإسلامية، وتناول الثاني: أهم الأحكام المتعلقة بالأمكنة الأثرية.
- وقد وقفت على عنوان بحث هو: حماية الآثار بين الفقه الإسلامي وقانون الآثار الأردني، للباحثين: أ.د. عبد المجيد

الصلاحين ود. نور الخطيب، وقد نُسب بكونه منشوراً في مجلة الميزان للدراسات الإسلامية والقانونية، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، السنة: ٢٠١٩م، وقد قمت بالبحث في الأعداد المتوافرة على موقع المجلة من المجلد الأول إلى العدد الأول من المجلد السابع (نيسان/ ٢٠٢٠)، فلم أجد هذا البحث، ولعل هذا البحث مستل من أطروحة الباحثة نور سامي الخطيب الموسومة ب: الركاز في الفقه الإسلامي: أنواعه وأحكامه وتطبيقاته المعاصرة، لنيل درجة الدكتوراه من الجامعة الأردنية، وقد قمت بالبحث في مركز إيداع الرسائل الجامعية ولم أجد ملخصاً للأطروحة حتى ساعة كتابة هذه الكلمات (١٠/١/٢٠٢٠). ومن خلال عنوان البحث يظهر الفرق بينه وبين الدراسة الحالية؛ إذ إنها تختص بمسألة تهريب الآثار وليس حمايتها على العموم، فضلاً عن مقارنة الفقه بالقانون الأردني وغيره من القوانين.

#### تعليق الباحث على الدراسات السابقة:

إنّ مسألة تهريب الآثار لم تتطرق لها الدراسات السابقة باستثناء الدراسة الأولى، وقد سبقت الإشارة إلى طرح تلك الدراسة للمسألة كان مختصراً كماً وموضوعاً؛ لذا فتمتاز هذه الدراسة بالبحث التفصيلي لجزيئات هذا الموضوع، فضلاً عن مقارنة الفقه الإسلامي ببعض القوانين العربية.

#### خطة الدراسة.

في ضوء ما سبق؛ فقد تكونت محتويات هذه الدراسة من ثلاثة مباحث؛ على النحو الآتي:

المبحث الأول: ماهية تهريب الآثار.

المطلب الأول: مفهوم التهريب.

المطلب الثاني: مفهوم الآثار.

المبحث الثاني: التأصيل الشرعي لحكم تهريب الآثار.

المطلب الأول: اعتداء على المال العام.

المطلب الثاني: مخالفة لولي الأمر.

المطلب الثالث: وقوع الضرر.

المبحث الثالث: التدابير الشرعية والقانونية لحد من تهريب الآثار.

المطلب الأول: التدابير الوقائية.

المطلب الثاني: التدابير العلاجية.

إضافة إلى مقدمة وخاتمة تضمن أبرز النتائج والتوصيات.

#### المبحث الأول:

#### ماهية تهريب الآثار

لا يمكن الشروع بأي بحث دونما تحديد مصطلحاته ومفاهيمه؛ فهي الأس الذي يبنى عليه؛ لذا جاء هذا المبحث لعرض ماهية تهريب الآثار؛ وكما لا يخفى فإن موضوع البحث يتألف من مركب إضافي: تهريب والآثار؛ لذا استلزم الأمر

تتاول تعريف كل مصطلح على حدة؛ ومن ثم تعريفه بوصفه مركباً إضافياً على النحو الآتي:

### المطلب الأول: مفهوم التهريب.

#### التهريب لغة:

(هرب) الهاء والراء والباء كلمة واحدة، هي هرب، إذا فرَّ<sup>(٩)</sup>، والهرب: الفرار، من: هرب يهرب هرباً، ويكون ذلك للإنسان، وغيره من أنواع الحيوان، إذا جد في الذهاب مذعوراً أو غير مذعور، وأهْرَبَ الرَّجُلُ: إذا أَبْعَدَ فِي الْأَرْضِ، وَسَاخَ فِي الْأَرْضِ وَهَرَبَ فِيهَا، وَأَهْرَبَ فَلَانٌ فَلَاناً إِذَا اضْطَرَّ إِلَى الْهَرَبِ<sup>(١٠)</sup>، وفي المعاجم المعاصرة: (هَرَبَ) فَلَاناً الْبِضَاعَةَ الْمَمْنُوعَةَ؛ أَي ادْخَلَهَا مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ خُفِيَّةٍ، وَ(الْمَهْرَبُ) مَنْ يَجْتَرِمُ إِدْخَالَ الْأَشْيَاءِ الْمَمْنُوعَةَ أَوْ إِخْرَاجَهَا مِنَ الْبِلَادِ<sup>(١١)</sup>.

#### التهريب فقهاً:

لم يقف الباحث على من حدد ماهية التهريب من الفقهاء، ولعل ذلك يعزى إلى كونه من المصطلحات الحديثة التي لم تأخذ حدها الاصطلاحي إلا بعد ترسيم الحدود بين الدول.

عند المعاصرين: إن أغلب المراجع المعاصرة التي وقف عليها الباحث تركزت في رسم حد تعريف التهريب ضمن التهريب الضريبي، وقلة منها من تطرق إلى التهريب غير الضريبي، فقد عرّفه سرور بأنه: "إدخال بضائع أو إخراجها خلافاً لأحكام القوانين واللوائح المعمول بها في شأن الأصناف الممنوع استيرادها أو تصديرها أو الخاضعة لقيود خاصة بالاستيراد"<sup>(١٢)</sup>، في حين عرفه للمساوي بأنه: "ما يرد على السلع الممنوع استيرادها أو تصديرها، وذلك بقصد خرق الحظر الذي يفرضه القانون في هذا الشأن،"<sup>(١٣)</sup> ورأى حمدي بأن هذا التهريب يتحقق بإدخال البضائع الممنوع استيرادها أو تصديرها بقصد خرق الحظر المطلق الذي يفرضه الشارع في هذا الشأن<sup>(١٤)</sup>.

#### التهريب قانوناً:

تتاولت بعض القوانين العربية تعريف التهريب بتقسيمه إلى نوعين من الأفعال؛ أفعال يتم التخلص بها من سداد الضرائب الجمركية المستحقة نتيجة إدخال البضائع المسموح بها أو إخراجها، والثاني: إدخال البضاعة وإخراجها مخالفة لقوانين الاستيراد والتصدير وهي البضائع المحرمة، من ذلك ما نصت على المادة رقم: ١٤٢ من قانون الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون على أن التهريب هو: "إدخال أو محاولة إدخال البضائع إلى البلد أو إخراجها أو محاولة إخراجها منها بصورة مخالفة للتشريعات المعمول بها دون أداء الرسوم الجمركية كلياً أو جزئياً أو خلفاً لأحكام المنع أو التقييد الواردة في هذا النظام "القانون" والأنظمة والقوانين الأخرى"، وكذلك المشرع المصري إذ نصت المادة رقم: ١٢١ من قانون الجمارك لسنة ١٩٦٣ على أنه: "يعتبر تهريباً إدخال البضائع من أي نوع إلى الجمهورية وإخراجها منها بطرق غير مشروعة دون أداء الضرائب الجمركية كلها أو بعضها أو بالمخالفة للنظم المعمول بها في شأن البضائع المحرمة"، وقد سلك المسلك عينه المشرع الأردني، إذ نصت المادة رقم: ٢٠٣ من قانون الجمارك لسنة ١٩٨٨م على أن التهريب هو: "إدخال البضائع إلى البلاد أو إخراجها منها بصورة مخالفة للتشريعات المعمول بها دون أداء الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى كلياً أو جزئياً أو خلفاً لأحكام المنع والتقييد الواردة في هذا القانون أو في القوانين والأنظمة الأخرى ويستثنى من أحكام هذه المادة البضائع المشار إليها في المادة (١٩٧) من هذا القانون"<sup>(١٥)</sup>.

يخلص الباحث إلى أن تهريب التهريب الذي ينطبق على هذه الدراسة هو التهريب غير الضريبي وهو المتعلق بإدخال أو إخراج ما هو ممنوع منه، وهذا لا يخرج عن المعنى اللغوي.

## المطلب الثاني: مفهوم الآثار.

### الآثار لغة:

الآثار من الأثر، والهزمة والثاء والراء، له ثلاثة أصول: الأول: تقديم الشيء، كقولهم: افعِلْ يا فلان هذا آثراً ما؛ أي: افعله أول كل شيء<sup>(١٦)</sup>. والثاني: نكر الشيء، ومنه ما ورد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قوله: «قَمَا حَلَفْتُ بِهِ ذَاكِرًا وَلَا آثِرًا»<sup>(١٧)</sup>؛ آثراً؛ أي: مخبراً عن غيري أنه حلف به<sup>(١٨)</sup>. أما الثالث فهو: رسم الشيء الباقي، وأثر الشيء: بقية ما ترى من كل شيء وما لا يرى بعد ما يبقي علقه، وأثر السيف: ضربه، والجمع: الآثار<sup>(١٩)</sup>، وقد جاء لفظ آثار في القرآن الكريم، قال الله تعالى: «وَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ كَانُوا مِنْ قَبْلِهِمْ كَانُوا هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَثَارًا فِي الْأَرْضِ» [غافر: ٢١]، أي: ما تركه السابقون من مصانع وبيوت وقصور،<sup>(٢٠)</sup> وفي المعنى عينه يرد ما رواه الإمام مسلم عن جابر بن عبد الله، قال: خَلَّتِ الْبُقَاعُ حَوْلَ الْمَسْجِدِ، فَأَرَادَ بَنُو سَلَمَةَ أَنْ يَنْتَقِلُوا إِلَى قُرْبِ الْمَسْجِدِ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لَهُمْ: «إِنَّهُ بَلَّغَنِي أَنَّكُمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَنْتَقِلُوا قُرْبَ الْمَسْجِدِ، قَالُوا: نَعَمْ، يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ أَرَدْنَا ذَلِكَ، فَقَالَ: يَا بَنِي سَلَمَةَ دِيَارَكُمْ تَكْتُبُ آثَارَكُمْ، دِيَارَكُمْ تَكْتُبُ آثَارَكُمْ»<sup>(٢١)</sup>؛ أي: الزموا دياركم فإنكم إذا لزمتموها كتبت آثاركم وخطاكم الكثيرة إلى المسجد<sup>(٢٢)</sup>.

### الآثار فقهاً:

إن الآثار بمعنى الأشياء القديمة، أقول إن هذا المعنى ليس بغريب عن كتب الفقه فقد استعمله الفقهاء القدامى؛ ومن ذلك ما قاله أبو يوسف: «وَكُلُّ أَرْضٍ مِنْ أَرْضِ الْعِرَاقِ وَالْحِجَازِ وَالْيَمَنِ وَالطَّائِفِ وَأَرْضِ الْعَرَبِ وَغَيْرِهَا عَامِرَةٌ وَلَيْسَتْ لِأَحَدٍ وَلَا فِي يَدِ أَحَدٍ وَلَا مِلْكٌ أَحَدٍ وَلَا وَرِاثَةٌ وَلَا عَلَيْهَا أَنْزُ عِمَارَةٌ فَأَقْطَعَهَا الْإِمَامُ رَجُلًا فَعَمَّرَهَا...»<sup>(٢٣)</sup>، وما نص عليه الخطيب الشربيني بالقول: «ومن مفهوم قوله: لم تعمر قط ما كان معموراً في الجاهلية، ثم خرب وبقي آثار عمارتهم؛ فللمسلم تملكه»<sup>(٢٤)</sup>، وقال البغوي: «وإن كان عامراً في جاهلية قريبة، أو بقيت آثار العماره عليها: فلا تملك بالإحياء»<sup>(٢٥)</sup>، وأختم بما قاله ابن قدامة: «مِثْلُ الْأَرْضِ الَّتِي يُوجَدُ فِيهَا آثَارُ الْمُلْكِ، كَالْأَبْنِيَةِ الْقَدِيمَةِ، وَالنُّوَلِ، وَجُدْرَانِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَقُبُورِهِمْ»<sup>(٢٦)</sup>.

في الاصطلاح: ثمة تعريفات عدة للآثار عند أهل الاختصاص، فقد عرفها أبو الصوف بالقول: هي مخلفات الماضي مما صنعتها يد الإنسان أو أنتجه فكره على مر العصور كالمباني والفنون والمعتقدات والأساطير والملاحم والقصص والأشعار<sup>(٢٧)</sup>، وقد بين قادوس أن الآثار هي: المخلفات المادية للإنسان القديم مهما كانت صغيرة أو كبيرة، ثابتة أو منقولة<sup>(٢٨)</sup>، وكذلك عرفها علي بكونها المخلفات المادية والحضارية لماضي الإنسان<sup>(٢٩)</sup>، في حين عرفها عبد الله بأنها الأشياء التي صنعها الإنسان أو استعملها من مسكن وأثاث وأدوات وفن ثم تخلفت عنه<sup>(٣٠)</sup>.

من خلال التأمل في هذه التعريفات؛ يلاحظ الباحث أن التعريفات اتفقت بكون الآثار هي ما خلفه الإنسان مما صنعه بيده، سواء أكانت منقولة أم لا.

### الآثار قانوناً:

إن أحدث قانون في موضوع الآثار هو القانون الاتحادي الإماراتي رقم: ١١، لسنة ٢٠١٧م؛ لذا فإن الباحث يعرض

تعريف هذا القانون مع مقارنته ببعض القوانين العربية الأخرى، وقد عرّفها المشرع بتعريفات ثلاث هي: -مادة رقم: ١ من القانون-.

- الشيء الثابت أو غير الثابت الذي انتجه أو بناه أو صنعه أو نحته أو نقشه أو كتبه أو رسمه أو عدّله أو حفره أو سكنه الإنسان، أو تشكّل طبيعياً داخل إقليم الدولة قبل مئة عام، أو تم الكشف عنه سواء كان على سطح الأرض، أو في باطنها، أو في المياه الداخلية أو الإقليمية متى كان يمثل نادرة أو فريدة من الناحية التاريخية، أو الفنية، أو العلمية، أو الأدبية، أو الدينية، أو الطبيعية، أو المعمارية، أو الإنشائية، أو أية ناحية أخرى ذات تأثير على الإنسانية، أو يشكل مظهراً من مظاهر التطور الحضاري للدولة، بما في ذلك أي جزء أضيف إليه بعد هذا التاريخ، ولم يخل بالصفة التكوينية الأساسية له وأصبح جزءاً لا يتجزأ منه.

- البقايا أو الرفات الإنسانية أو الحيوانية أو النباتية ذات القيمة النادرة أو الفريدة التي يرجع تاريخها إلى ما قبل ٦٠٠ ميلادية.

- ما تعتبره الوزارة أو السلطة المختصة أثراً وطنياً وفقاً للتشريعات الاتحادية أو المحلية النافذة.

في ضوء دراسة هذا التعريف ومقارنته مع بعض تعريفات القوانين العربية، -ستأتي بعد قليل- خرج الباحث بأن المشرع الإماراتي حدد تعريف الآثار ضمن ثلاثة محاور:

**المحور الأول:** ما أنتجه الإنسان بمختلف صورته، مقيداً بمئة سنة، وهذا القيد ليس بأمر منطبق عليه بين القوانين العربية؛ إذ إن كل دولة تحدد السنة في ضوء ظروفها ومصالحها وواقعها التاريخي، إذ اتفق المشرع الإماراتي مع المصري<sup>(٣١)</sup> إضافة إلى المشرع السوداني<sup>(٣٢)</sup> وقانون الآثار العربي الموحد<sup>(٣٣)</sup> بالتحديد بمئة عام، في حين حدد المشرع العراقي<sup>(٣٤)</sup>، واليمني<sup>(٣٥)</sup> الزمن بمئتي سنة، أما المشرع الأردني فقد حدد بأنه ما قبل: سنة ١٧٥٠م ميلادية<sup>(٣٦)</sup>.

**المحور الثاني:** البقايا والرفات الحيوانية أو النباتية، قيدها المشرع الإماراتي بأن تكون ذات قيمة نادرة أو فريدة، إضافة إلى تقييدها بالزمن وهو ما قبل سنة ٦٠٠ ميلادية، أما القانون المصري فلم يتناول البقايا النباتية ولم يقيد بها القيمة أو الزمن، وكذلك فعل القانون العربي الموحد، في حين ذكرها المشرع السوداني دون تقييدها بالقيمة أو الندرة، وكذلك فعل المشرع العراقي واليمني، أما المشرع الأردني فقد قيدها بالزمن وهو أن يرجع تاريخها إلى ما قبل سنة ستمئة ميلادية.

**المحور الثالث:** منح المشرع الإماراتي سلطة تقديرية للجهات المختصة في اعتبار الآثار وفقاً للتشريعات الاتحادية أو المحلية النافذة، وعلى ذلك سار المشرع اليمني والأردني، في حين لم يمنح المشرع المصري وكذا العراقي إضافة إلى السوداني والقانون العربي الموحد تلك السلطة.

أما تعريف تهريب الآثار باعتباره مركباً إضافياً؛ أو باعتباره مصطلحاً خاصاً فيمكن القول بأنه: إدخال القطع الأثرية إلى الدولة أو إخراجها منها بصورة غير مشروعة قانوناً.

## المبحث الثاني:

### التأصيل الشرعي لحكم تهريب الآثار.

لم يقف الباحث على آراء فقهية قديمة أو معاصرة تجيز تهريب الآثار، أما الحكم الشرعي لهذه المسألة؛ فيمكن القول بحرمة هذا الفعل؛ تخريباً على مجموعة أصول شرعية، هي:



**أولاً: حرمة الاعتداء على المال العام:** لا تعد الآثار ملكاً لشخص بعينه، إنما هي ملك عام للمسلمين، وتتوب عنهم الدولة في حمايته وإدارته في ضوء المصلحة، وبذا تعد جريمة تهريب الآثار إحدى جرائم الاعتداء على الملك العام في الإسلام، وهذا الاعتداء وإن تغير شكلاً أو طريقة أو أسلوباً، بيد أن جوهره واحد وهو استئثار أحد أو بعض الأفراد بالآثار دون وجه حق أو تعريضها للتلف؛ مما يؤدي إلى فوات المنفعة المرجوة منها<sup>(٣٧)</sup>.

أما التأصيل الفقهي لكون الآثار تعد مالا عاماً والدولة تتوب في حمايته وإدارته، فقد تقرر شرعاً وجوب طاعة ولي الأمر، وقد نصت بعض القوانين العربية على كون الآثار من ملكية الدولة؛ منها القانون الأردني<sup>(٣٨)</sup> إذ إنه حصر ملكية الآثار غير المنقولة للدولة. -مادة: ٥/أ- وكذلك القانون الإماراتي<sup>(٣٩)</sup> إذ إنه اعتبر الآثار والمواقع الأثرية الموجودة في كل إمارة من الأملاك العامة لها، ما لم تكن مملوكة لجهة أخرى وفقاً للضوابط التي يصدر بها قرار من الوزير، -مادة: ٥- إضافة على ما سبق فقد ألزم القانون المصري<sup>(٤٠)</sup> -مادة: ٢٣- كل شخص يعثر على أثر عقاري غير مسجل أن يبلغ هيئة الآثار به، ويعتبر الأثر ملكاً للدولة، وعلى هيئة الآثار أن تتخذ الإجراءات اللازمة للمحافظة عليه؛ إما برفع هذا الأثر الموجود في ملك الأفراد، أو اتخاذ الإجراءات لنزع ملكية الأرض التي وجد فيها أو إبقائه في مكانه مع تسجيله طبقاً، وحث القانون -مادة: ٢٤- كل من يعثر مصادفة على أثر منقول أو يعثر على جزء أو أجزاء من أثر ثابت فيما يتواجد به من مكان أن يخطر بذلك أقرب سلطة إدارية خلال ثمان وأربعين ساعة من العثور عليه وأن يحافظ عليه حتى تتسلمه السلطة المختصة وإلا اعتبر حائزاً لأثر دون ترخيص، ويصبح الأثر ملكاً للدولة.

تأسيساً على ما سبق، يكون الآثار من المال العام؛ فقد وردت مجموعة من الأحاديث التي تحرم التصرف في ملك الله وهو الملك العام بغير حق؛ قال ﷺ، **يَقُولُ: "إِنَّ رَجُلًا يَتَخَوَّضُونَ فِي مَالِ اللَّهِ بِغَيْرِ حَقٍّ، فَلَهُمُ النَّارُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ"**<sup>(٤١)</sup>، وقال -عليه الصلاة والسلام-: **"إِنَّ هَذَا الْمَالَ حَضِرَةٌ حُلُوةٌ، مَنْ أَصَابَهُ بِحَقِّهِ بُورِكَ لَهُ فِيهِ، وَرَبٌّ مَتَّحِوْضٍ فِيمَا شَاءَتْ نَفْسُهُ مِنْ مَالِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ لَيْسَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا النَّارُ"**،<sup>(٤٢)</sup> ويظهر وجه الدلالة في الحديثين: تحريم التخوض في مال الله تعالى، والتخوض هو التصرف في مال الله بغير حق، أي: يتصرفون في مال المسلمين بالباطل، ودليل التحريم واضح إذ رتب الجزاء وهو دخول النار على الوصف؛ إذ لو لم يكن محرماً، لما كان الجزاء دخول النار<sup>(٤٣)</sup>.

**ثانياً: تحريم الضرر:** تضافرت الآيات والأحاديث الدالة على تحريم الضرر في مواضع عدة؛ منها في الوصية: قال الله تعالى: **﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ بِهَا أَوْ دِينٍ غَيْرِ مُضَارٍّ﴾**<sup>(١٢: النساء)</sup> منها: الرجعة في النكاح، قال الله تعالى: **﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرَخُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾**<sup>(٢٣١: البقرة)</sup> ومنها: الرضاع، قال تعالى: **﴿لَا تَضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَالِدِهِ﴾**<sup>(٢٣٣: البقرة)</sup> وَعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَضَىٰ أَنْ لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ.<sup>(٤٤)</sup> فالحديث يعد هذه القاعدة من أركان الشريعة الإسلامية، وهو أساس لمنع الفعل الضار وترتيب نتائجه في التعويض المالي والعقوبة، ونص القاعدة ينفي الضرر فيوجب منعه وتحريمه مطلقاً، إذ سيق بأسلوب نفي الجنس ليكون أبلغ في النهي والجزر، والاستغراق يفيد تحريم أنواع الضرر جميعها، ويشمل أيضاً: دفع الضرر قبل وقوعه بطرق الوقاية الممكنة، كما يشمل أيضاً: رفعه بعد وقوعه بما يمكن من التدابير التي تزيل آثاره وتمنع تكراره<sup>(٤٥)</sup>، ولا يخفى على ذي عقل ما لتهريب الآثار من أضرار بالغة؛ وذلك بالنظر إلى أهمية الآثار؛ إذ إن لها أكثر من أهمية، سواء أكانت أهمية إيمانية تتمثل في: تذكر الأجيال السابقة وأعمالهم وما آلوا إليه؛ بما يشكل عظة وعبرة للناس، وقد دعا القرآن الكريم

إلى السير في الأرض والنظر في الآثار للعظة والاعتبار قال الله تعالى: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ ثُمَّ انظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ﴾ (١١: الأنعام)، أم أهمية نفسية فوجود الآثار في دولة ما يدل على ما تحتويه الدولة من حضارة عريقة موهلة في التاريخ، مما يعزز انتماء أبناء الدولة لأرضهم وأسلافهم، وتحتم عليهم حماية حضارتهم، أم أهمية علمية فهي تفتح المجال أمام الباحثين لمعرفة تاريخ الأمم والحضارات السابقة، والتعرف على علومها وعاداتهم وتقاليدهم، أم أهمية اقتصادية؛ إذ إنها تسهم في زيادة الثروة السياحية بما تمتلكه الدولة على جذب السياح وتشجيعهم على زيارة أماكن الآثار، (٤٦) إذ تعد صناعة السياحة من أكبر الصناعات وأكثرها نمواً وازدهاراً في الاقتصاد العالمي، وقد شهدت هذه الصناعة مساهمة واضحة في زيادة الدخل القومي، ففي الأردن مثلاً يحتل قطاع السياحة أهمية كبيرة في بنية الاقتصاد الأردني إذ كان الدخل السياحي الأردني لعام ٢٠١٨م حوالي ٣,٧٣ مليار دينار أردني، واحتل هذا القطاع الترتيب الثاني من ناحية تشغيل الأيدي العاملة حيث وفر لعام ٢٠١٨ حوالي ٥١,٤٩٩ وظيفة؛ فعلى سبيل المثال: وفر قطاع الفنادق في الأردن ٢٠,٥٠٠ فرصة عمل، ووفر قطاع مكاتب السياحة والسفر ٤,٩٦٩ فرصة عمل، وقطاع متاجر التحف الشرقية ٨٦٢ فرصة عمل، وقطاع الأدلاء السياحيين ١,٠٧٥ فرصة عمل، وقطاع مرافقي الرواحل ٤١٣ فرصة عمل، وقطاع شركات النقل السياحي ١,٠٤٧ فرصة عمل (٤٧).

**ثالثاً: وجوب طاعة لولي الأمر:** قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ (٥٩: النساء) أمر الله تعالى بطاعته ابتداءً، وهي امتثال أوامره واجتباب نواهيه، ثم بطاعة رسوله ﷺ فيما أمر به أو نهى عنه ثانياً، ثم أمر بطاعة أولياء الأمور فيما أمروا به فيما كان طاعة لله (٤٨)، وثمة أحاديث تؤكد على طاعة ولي الأمر؛ منها: قوله ﷺ: "مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللَّهَ، وَمَنْ أَطَاعَ أَمِيرِي فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ عَصَى أَمِيرِي فَقَدْ عَصَانِي" (٤٩)، وعن أبي هريرة، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "عَلَيْكَ السَّمْعُ وَالطَّاعَةَ فِي عُسْرِكَ وَيُسْرِكَ، وَمَنْشَطِكَ وَمَكْرَهِكَ، وَأَنْتَرَةَ عَلَيْكَ" (٥٠)، فالحديثان يدلان بالنص الصريح على وجوب طاعة ولاية الأمور فيما يشق وتكرهه النفوس وغيره وهذه الطاعة مقيدة بكونها بالمعروف وفي غير معصية (٥١)، عملاً بقوله ﷺ: "لَا طَاعَةَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ، إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ" (٥٢). وبناء عليه، فينبغي على المسلمين الالتزام بما تسنه الدولة من قوانين وتشريعات؛ فعندما تجرم الدولة تهريب الآثار؛ فينبغي الالتزام بهذا القانون؛ نظراً لما تحققه هذه القوانين من مصلحة، وقد سبق ذكر المصلحة النفسية والاقتصادية للآثار.

#### شبهة وردها:

قبل الغوص في الحكم الشرعي لتهريب الآثار؛ يجدر الوقوف على شبهة فقهية تعد سندا شرعياً للقائمين على التهريب؛ ومفاد الشبهة أن من وجد آثاراً في بيته أو أرض يملكها فهي له ورزق ساقه الله إليه، وله التصرف فيه كيف يشاء، بيد أنه يلزمه إخراج خمسها ويصرفه مصارف الزكاة.

إن هذه الإشكالية ظهرت في بعض الفتاوى المعاصرة (٥٣) - لا سيما في مصر - والمرتكز الفقهي فيها التعامل الحرفي مع ما رواه البخاري في صحيحه عن أبي هريرة ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "... وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ" (٥٤).

#### مناقشة هذه الشبهة:

يمكن للباحث نقد هذه الرؤية؛ من أكثر من جهة، هي:

أولاً: إن الناظر في معطيات وورد الحديث يحتاج إلى وقفة تأمل في معرفة مدى شيوع وجود الآثار زمن النبي ﷺ وزمن الخلفاء الراشدين، وهل كان البحث عن الآثار يشكل ظاهرة في ذلك الوقت؟ وهل كانت الآثار تحظى بقيمة تاريخية وحضارية واقتصادية مثلما تحظى بها الآن؟ إن المتأمل في كتب الحديث يخرج بأن حالات العثور على الكنوز زمن الرسول ﷺ<sup>(٥٥)</sup> وزمن الخلفاء الراشدين<sup>(٥٦)</sup>؛ لم تكن تشكل ظاهرة بل هي حالات محدودة وقليلة.

ثانياً: إن الحديث النبوي احتفت به ظروف وملابسات جديدة في الوقت الراهن؛ جعلت تطبيقه يفضي إلى مفسدة؛ إذ إنه ورد في ظل واقع مغاير لما عليه الوضع الآن، فالآثار قديماً لم تكن تشغل الاهتمام ولم تمثل أية قيمة حضارية وثقافية؛ إنما كان التركيز على ما تحتويه من ذهب أو فضة، أما اليوم فأصبح للآثار أهمية بالغة، وهذه القراءة ليست ببعيدة عن النظرة الشرعية؛ ويحتج لها بأن عمر بن الخطاب ﷺ أعاد قراءة سهم المؤلفات لقلبهم فلم يبق بتوزيعه<sup>(٥٧)</sup> في ظل التغيرات الذي حصل بين وقت نزول النص وتطبيق النبي ﷺ، والواقع الذي كان وقت عمر، وكذلك فعل عثمان بن عفان في ضوَال الإبل إذ أمر بتعريفها وبيعها فإن جاء صاحبها أعطي ثمنها<sup>(٥٨)</sup>، في حين أن النبي ﷺ أمر أن لا تلتقط وتترك حتى يجدها صاحبها<sup>(٥٩)</sup>.

ثالثاً: الاستشهاد بقاعدة حكم الشيء مع الحاجة إليه يخالف حكمه مع عدم الحاجة<sup>(٦٠)</sup>، فالأحكام تتغير بوجود الحاجة أو عدمها؛ فتأخذ حكماً معيناً عند وجودها، وتأخذ نقيضه عند غيابها، فالآثار اليوم يحتاج إلى بقائها في يد الدولة؛ لما تحتويه من قيم حضارية وفكرية وثقافية واقتصادية، حيث لم تكن هذه القيم ذات شأن قديماً، ومما يؤيد هذه القاعدة ما ورد عن أبي هريرة ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ أَمْسَكَ كَلْبًا، فَإِنَّهُ يَنْقُصُ كُلَّ يَوْمٍ مِنْ عَمَلِهِ قِيرَاطًا، إِلَّا كَلْبَ حَرْثٍ أَوْ مَاشِيَةٍ، قَالَ ابْنُ سِيرِينَ، وَأَبُو صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: "إِلَّا كَلْبَ غَنَمٍ أَوْ حَرْثٍ أَوْ صَيْدٍ"<sup>(٦١)</sup>؛ ففي الحديث دلالة على إباحتها للصيد والماشية وكذلك للزرع؛ لأنها زيادة حافظ وكرامة اتخاذها لغير ذلك، بيد أنه يدخل في معنى ما ذكر اتخاذها لجلب المنافع ودفع المضار قياساً<sup>(٦٢)</sup>، وممن التفت إلى هذا المعنى من الفقهاء: أبو زيد القيرواني<sup>(٦٣)</sup> فحين سقط جدار داره اتخذ كلباً للحراسة؛ إذ كان يخاف على نفسه من بعض الطوائف، فقيل له: كيف تتخذ ومالك نهى عن اتخاذ الكلاب في غير المواضع الثلاثة؟ فقال: لو أدرك مالك زماننا لاتخذ أسداً ضارياً<sup>(٦٤)</sup>.

رابعاً: إن الآثار مظنة التنازع؛ نظراً لقيمتها التاريخية والحضارية، وما تأتي به من دخل مالي نتيجة إقبال المهتمين والدارسين من شتى أنحاء العالم لمشاهدة تلك الآثار ودراساتها؛ لذلك فيمكن تنزيلها منزلة المعادن في كون حكمها راجع لولي الأمر، وإن وجدت في أرض مملوكة معين، وهذا ما قرره فقهاء المالكية؛ إذ ورد في منح الجليل: "وحكمه) أي: التصرف في المعدن من حيث هو لا بقيد كونه عيناً (للإمام) الأعظم أو نائبه يقطعه لمن يشاء أو يجعله لمصالح المسلمين إن كان بأرض غير مملوكة كالفياضي، وما تركها أهلها، أو مملوكة لغير معين كأرض العنوة بل (ولو) ظهر (بأرض معين) مسلم أو كافر ذمي سد الباب للهرج؛ لأن المعادن قد يجدها شرار الناس، فإن تركت لهم تحاسدوا وتقاتلوا عليها وسفك بعضهم دماء بعض"<sup>(٦٥)</sup>، وقال الخطاب الرعيني: "اختلف في معادن الذهب والفضة والحديد والنحاس والرصاص تظهر في ملك الرجل، فقال مالك: الأمر فيها للإمام يقطعه لمن رآه، قال: لأن المعادن يجتمع إليها شرار الناس"<sup>(٦٦)</sup>، وقال الدسوقي: "والمعتمد أنها للإمام؛ لأن المعادن قد يجدها شرار الناس فلو لم يكن حكمه للإمام لأدى إلى الفتن والهرج"<sup>(٦٧)</sup>.

**خامساً:** تعدُّ الآثار من الأموال التي تتضرر الأمة بمجموعها إذا ما اقتصر تملكها على البعض، ويمكن قياسها من هذا الشبه بالملح، إذ منع النبي ﷺ إقطاعه، فقد روى أبو داود عن أبي بصير بن حَمَّالٍ: أنه وَقَدَّ إلى رسول الله ﷺ فاستقطَّعه المَلْحَ فقطعه له، فلما أن وُلِّيَ قال رجلٌ من المجلس: أتدري ما قطعت له؟ إنما قطعت له الماء العِدُّ، قال: فانتزِعْ منه<sup>(٦٨)</sup>، وقد ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة إلى أن الأصل في المعادن كونها مشتركة بين الناس لا يتطرق إليها اختصاصٌ بمالكٍ بوجهٍ، ولا يتطرق إليها تخصيصٌ بإقطاعٍ، بل الخلقُ فيها شَرَعٌ، وهي فوضى بينهم لا تحجَّرُ فيها، ولا تملك، ولا إقطاع، والأصل في ذلك مع الإجماع حديث لما فيها للمسلمين من منفعة عامة، ولما في احتجازها دون المسلمين من ضرر عليهم<sup>(٦٩)</sup>.

**سادساً:** تطبيقاً لما تقرر شرعاً من وجوب طاعة ولي الأمر؛ إذ قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩] فقد أكدت بعض القوانين العربية أن ملكية الآثار خاصة بالدولة وقد سبق الحديث عن هذه الجزئية.

### المبحث الثالث:

#### التدابير الشرعية والقانونية للحد من تهريب الآثار.

امتاز النهج الإسلامي في التعامل مع الجريمة بوضع تدابير وقائية لمنع وقوعها أو للحد منها، وتدابير علاجية لعدم تكرارها من الفاعل أو من غيره مستقبلاً، ويتناول الباحث هذين المنهجين في التعامل مع تهريب الآثار في المطلبين الآتيين.

#### المطلب الأول: التدابير الوقائية.

من خلال البحث في هذا الموضوع، يمكن للباحث عرض مجموعة تدابير وقائية للحد من تهريب الآثار، هي: أولاً: سبق أن ذكر الباحث أن بعض القائمين على تهريب الآثار يعتمد على بعض الفتاوى التي ترى بأن من وجد أثراً في أرض يملكها فالأثر له، ولا يجب فيه إلا الخمس، وهنا يجدر التأكيد على عدم تولي أمر الإفتاء إلا من تتحقق فيه الشروط المقررة في مواطنها، كالعلم بكتاب الله تعالى وسُنَّة رسوله ﷺ، وما يتعلق بهما من علوم، والعلم بمواطن الإجماع والخلاف والمذاهب والآراء الفقهية، والعلم بأصول الفقه ومقاصد الشريعة، ولعل أبرز ما ينبغي على المفتي العلم به في الوقت الراهن هو المعرفة بأحوال الناس وأعرافهم، وأوضاع العصر ومستجداته، ومراعاة تغييرها فيما بني على العرف المعتبر الذي لا يصادم النص<sup>(٧٠)</sup>.

ثانياً: اختيار موظفين أمناء على درجة كبيرة من الكفاءة والنزاهة والعلم في مجال تخصصهم؛ تتناط بهم رعاية الآثار والاهتمام بها، ووعظهم وتحذيرهم من التكتف على تهريب الآثار؛ إذ إنها من المال العام الذي يحرم التصرف فيه دون إذن من الدولة، <sup>(٧١)</sup> قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ اسْتَعْمَلَنَا مِنْكُمْ عَلَى عَمَلٍ، فَكَتَمْنَا مَخِيطًا، فَمَا فَوْقَهُ كَانَ غُلُولًا يَأْتِي بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ،" <sup>(٧٢)</sup> فإذا استعمل الإمام عاملاً على أي عمل فيما يتعلق بالمال العام ومنه الآثار فكتم مخيطاً أي: إبرة فما فوقها، كان ذلك غلولاً، أي: خيانة، ويأت بما أخذ به يوم القيامة فضحاً وتعذيباً له، وفي ذلك حث العمال على الأمانة وتحذيرهم عن الخيانة ولو في أمور بسيطة جداً<sup>(٧٣)</sup>.

ثالثاً: تفعيل دور المجتمع المحلي في الحد من تهريب الآثار عن طريق منح مكافأة مجزية لمن يقدم معلومات إلى الأجهزة المختصة تقضي إلى منع التهريب، وقد أجاد المشرع الأردني بتفعيل هذا الدور -مادة ٣٢-، أما المشرع الإماراتي فلم ينص على هذه المسألة، بيد أنه لا يوجد ما يمنع من سنّها قانوناً لا سيّما أن قانون المعاملات الإماراتي أجاز الوعد بالمكافأة على عمل معين -مادة: ٢٨٠، ٢٨١-. ويمكن للباحث الترخيخ الفقهي لهذه الجواز على عقد الجعالة، أما من حيث النظر الفقهي للمكافأة فيمكن تخريخ هذه المسألة على الجعالة، وهي: أن يجعل الرجل للرجل أجراً معلوماً ولا ينقده إياه على أن يعمل له في زمن معلوم أو مجهول مما فيه منفعة للجاعل، وقد أجازها الجمهور،<sup>(٧٤)</sup> مستدلين على جوازها بالكتاب والسنة والمعقول. فمن الكتاب قوله تبارك وتعالى: ﴿قَالُوا نَفَقْدُ صَوَاعِ الْمَلِكِ وَلِمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٢] في الآية دليل على جواز الجعل؛ إذ إنه أجاز للضرورة، فيجوز فيه من الجعالة ما لا يجوز في غيره، وشأن الجعل أن يكون أحد الطرفين معلوماً والآخر مجهولاً للضرورة إليه، وحمل البعير كان معيناً معلوماً عندهم كالوسق<sup>(٧٥)</sup>، فصح ضمانه<sup>(٧٦)</sup>، والآية وإن كانت في شرع من قبلنا، بيد أنه ورد لدينا في السنة النبوية تقرير لها.

أما من السنة: فعن أبي سعيد رضي الله عنه، قال: انطلق نفر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في سفرة سافروها، حتى نزلوا على حيّ من أحياء العرب، فاستصافوهم فأبوا أن يضيّفوهم، فلُدغ سيّد ذلك الحيّ، فسعوا له بكلّ شيء لا ينفعه شيء، ... فما أنا براقٍ لكم حتى تجعلوا لنا جُعلاً، فصالحوهم على قطيع من الغنم، فانطلق يتقلّ عليه، ويُقرأ: الحمد لله رب العالمين؛ ... فقدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكروا له، فقال: "وما يُدريك أنّها رُفِيّة، ثمّ قال: "قد أصبّتم، أقسموا، وأضربوا لي معكم سهماً"<sup>(٧٧)</sup>، يستنبط من هذا الحديث جواز الجعالة على ما ينتفع به المريض من دواء أو رقية<sup>(٧٨)</sup>، ويستدل كذلك على جواز الجعالة من السنة عن أبي قتادة رضي الله عنه، قال: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَامَ حُنَيْنٍ... وَجَلَسَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: "مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا لَهُ عَلَيْهِ بَيْتَةٌ فَلَهُ سَلْبُهُ"<sup>(٧٩)</sup>؛ فالنبي صلى الله عليه وسلم جعل لمن قتل قتيلاً سلب ذلك القتل كفرسه وسلاحه، إضافة إلى أن الحكمة تقتضي ذلك، فقد يكون العمل مجهولاً؛ فتتعدّر الإجارة فيه، والحاجة تدعو إليه، وقد لا يجد متبرعا فاقتضت حكمة الشارع جواز ذلك<sup>(٨٠) (٨١)</sup>.

### المطلب الثاني: التدابير العلاجية.

لم يقتصر النهج الإسلامي على تدابير وقائية لمنع من حدوث الجرائم، إنما أردفه بمنهج علاجي بتراً لساعد الجريمة وتوبة لمرتكبيها وردعاً للمفكرين فيها، وتمثل ذلك في تشريعه لنظام العقوبات بدوائره الثلاث القصاص والحدود والتعزير، وقضية تهريب الآثار تندرج ضمن دائرة التعزير، إذ إن لولي الأمر اعتبار كل فعل يضر بالمصلحة العامة جريمة يعزر عليها بتحديد عقوبة لها تتناسب معها من مثل تهريب المخدرات ومخالفة أنظمة المرور<sup>(٨٢)</sup>.

أما الموقف القانوني من عقوبات تهريب الآثار؛ فتجدد الإشارة إلى أن التشريعات العربية وقفت موقفاً حازماً من جرائم الآثار عموماً، ويتجلى ذلك من خلال قوانين الآثار المتلاحقة والمتتابعة التي واكبت التغييرات في الجرائم، ويظهر للباحث أن علة التشديد في جرائم التهريب؛ نظراً لكونها تهريباً لأهم مكونات الهوية الوطنية؛ لما يحدثه من افتقار لتراث الدولة، وبسببه تقترف جرائم أخرى: كالتتقيب عن الآثار دون ترخيص أو السرقة أو الاتجار غير المشروع بالآثار تمهيداً لتهريبها خارج بلدانها الأصلية<sup>(٨٣)</sup>.

أما العقوبات من حيث التفصيل، فيتناولها الباحث في بعض القوانين العربية؛ هي:  
**أولاً: القانون الإماراتي:** حظر القانون تصدير الآثار إلى خارج الدولة أو استيرادها إليها أو إدخالها إليها أو إخراجها منها إلا بترخيص أو تصريح من السلطة المختصة ووفقاً لتشريعاتها النافذة<sup>(٨٤)</sup>، وفي حالة ضبط الأثر المهرب فيجب التحفظ عليه وتسليمه للسلطة المختصة<sup>(٨٥)</sup>. أما العقوبات، فالملاحظ أن المشرع الإماراتي منح القاضي سلطة تقديرية في المعاقبة بالحبس مدة لا تقل عن سنتين وبالغرامة التي لا تقل عن خمسمئة ألف درهم ولا تزيد على عشرة ملايين درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين، وذلك لمن تعمد تهريب الآثار إلى داخل الدولة أو خارجها، أو قدم أية بيانات أو وثائق أو مستندات غير صحيحة بهدف إدخالها إليها أو إخراجها منها<sup>(٨٦)</sup>.

**ثانياً: القانون الأردني:** قيد المشرع الأردني<sup>(٨٧)</sup> سلطة القاضي التقديرية في المعاقبة بالحبس، إذ قيده ما بين سنة إلى ثلاث سنوات -على خلاف المشرع الإماراتي-، لكن المشرع الأردني منح القاضي السلطة التقديرية في العقوبة المالية بحيث قيده بأدناها وهي ثلاثة آلاف دينار، ولم يحدد سقفاً لأعلاها- على خلاف المشرع الإماراتي-، وامتاز المشرع الإماراتي بمنح سلطة تقديرية للقاضي بالتخيير بين العقوبتين أو الجمع بينهما، بينما ألزم القانون الأردني القاضي بالجمع بينهما، إضافة إلى ما سبق، فقد منع المشرع الأردني الأخذ بالأسباب المخففة التقديرية لتتزيل العقوبة عن الحد الأدنى المقرر لعقوبة التهريب<sup>(٨٨)</sup>.

**ثالثاً: القانون المصري:** نظراً لانتشار ظاهرة التهريب في مصر فقد تم تعديل قانون الآثار المصري، - قانون الآثار المصري المعدل لسنة ٢٠١٨- لا سيما مواد العقوبات منه، إذ أوصل القانون -مادة: ٤١- عقوبة التهريب إلى السجن المؤبد إضافة إلى غرامة مالية لا تقل عن مليون جنيه ولا تزيد على ١٠ ملايين جنيه ولم يمنح القاضي أية سلطة تقديرية للاختيار بين عقوبتي السجن والغرامة، بل لا بد من الجمع بينهما، إضافة إلى مصادرة الأثر محل الجريمة والأجهزة والأدوات والآلات والسيارات المستخدمة فيها.

وننتهي بالقانون الجزائري، إذ إنه غلظ عقوبة التهريب وأسقط مبدأ حسن النية فيها، إذ ورد في المادة رقم: ٢٨١ من قانون الجمارك أنه: "لا يجوز للقاضي تبرئة المخالفين استناداً إلى حسن نيتهم"، والتي تقابلها المادة رقم: ٣٦٩ من قانون الجمارك الفرنسي، وهو ما اتبعته التشريعات المتأثرة بالتجربة الفرنسية مثل تونس في المادة ٢٤١ / ٢ من مجلة الديوانية، والمغرب في المادة ٢٠٥ من مدونة الجمارك، ولبنان في المادة ٣٤٢ من قانون الجمارك<sup>(٨٩)</sup>.

إن الملاحظ على معظم القوانين العربية أنها أعطت القاضي سلطة تقديرية في تقدير العقوبة، وهذا التمكين للسلطة التقديرية، يمكن للباحث أن ينظر إليه فقهاً من جهة تطبيق مبدأ العدالة في العقوبة، وذلك بمراعاة ظروف الجريمة والجاني، من جهة أخرى، فقد تستدعي ظروف الجريمة والجاني تشديد العقوبة؛ إذ تقرر فقهاً بأن العقوبات التعزيرية تختلف مقاديرها وأجناسها وصفاتها باختلاف الجرائم وكبرها وصغرها، وبحسب حال المجرم في نفسه في الشر وعدمه<sup>(٩٠)</sup>.

## الخاتمة

خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج والتوصيات، على النحو الآتي:

### النتائج:

- ١- النتائج المتعلقة بالمفهوم والماهية، فقد خلصت الدراسة إلى أن تهريب الآثار بوصفه مصطلحاً خاصاً بعلم بعينه يعني:

- إدخال القطع الأثرية إلى الدولة أو إخراجها منها بصورة غير مشروعة قانوناً.
- ٢- النتائج المتعلقة بالحكم الشرعي لتهريب الآثار، خلصت الدراسة إلى تحريم تهريب الآثار؛ تخريباً على عدة قواعد وأصول شرعية، هي: كون التهريب اعتداء على المال العام، وهذا الاعتداء محرم شرعاً، إضافة إلى كون التهريب يعدّ مخالفة لولي الأمر الواجب طاعته، فضلاً عما يترتب على التهريب من وقوع الضرر والإفساد في الأرض وكلاهما منهي عنه شرعاً.
- ٣- النتائج المتعلقة بالتدابير الشرعية للحد من تهريب الآثار، خلصت الدراسة إلى تقسيم هذه التدابير إلى قسمين: وقائية تتمثل في أمور عدة، منها: اختيار موظفين أمناء على درجة كبيرة من الكفاءة والنزاهة والعلم في مجال تخصصهم، إضافة إلى تفعيل دور المجتمع المحلي في الحد من تهريب الآثار عن طريق منح مكافأة مجزية لمن يقدم معلومات إلى الأجهزة المختصة تقضي إلى منع تهريب الآثار. أما التدابير الشرعية العلاجية، فتتجلى فيما سنه المشرع من عقوبات رادعة لمن يقترف هذا الفعل.

### التوصيات:

توصي هذه الدراسة بإجراء مزيد من الأبحاث الفقهية المتعلقة بالآثار مثل: حكم تزوير الآثار دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقوانين العربية.

### الهوامش.

- (١) ينظر مقعاش، تنامي ظاهرة تهريب الآثار في الجزائر، منشور في: [http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle\\_east\\_news/newsid\\_7891000/7891779.stm](http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7891000/7891779.stm)
- (٢) تقرير اليونيسكو حول: التراث والتنوع الثقافي معرضان للخطر في العراق وسوريا، ٢٠١٤م، ص ٢٠-٢١.
- (٣) ينظر: خبر بعنوان: ٢١ ألف قطعة تعود للعصر الفرعوني والبطلمي، الآثار المضبوطة في قضية التهريب الكبرى، منشور بتاريخ: ٢٠١٩/٩/١٧م في: <https://www.elwatannews.com/news/details/4341538>
- (٤) رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية.
- (٥) رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.
- (٦) بحث منشور في: المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، مجلد: ٧، عدد: ٣، ص ٩١-١٠٨.
- (٧) أطروحة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- (٨) رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن.
- (٩) أحمد بن زكريا بن فارس (ت ٣٩٥هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، بيروت، دار الفكر، ١٩٧٩، (د. ط)، ج ٦، ص ٤٩، مادة: هرب.
- (١٠) ينظر: محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ)، لسان العرب، بيروت، دار المعرفة، ١٤١٤، (ط ٣)، ج ١، ص ٧٨٣، مادة: هرب.
- (١١) مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، دار الدعوة، ج ٢، ص ٩٨٠، مادة: هرب
- (١٢) أحمد فتحي سرور، الجرائم الضريبية، القاهرة: دار النهضة، ١٩٩٠م، (ط ١)، ص ٢٧٨.
- (١٣) فايز السيد للمساوي وأشرف فايز للمساوي، الصلح الجنائي في الجناح والمخالفات وقانون التجارة والجرائم الضريبية والجمركية،

- القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، ٢٠٠٩م، (ط١)، ص ١٩١، ١٩٥.
- (١٤) محمد كمال حمدي، **جريمة التهريب الجمركي وقرينة التهريب**، الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، ١٩٨٩م، (ط١)، ص ٢٧.
- (١٥) للتفصيل في موقف القوانين في تعريف التهريب؛ للتلفظ بالنظر إلى: أنوار بنت أحمد العنزي، **جريمة التهريب الجمركي - دراسة مقارنة**، الرياض: دار الكتاب الجامعي، ٢٠١٧م، (ط١)، ص ٤٠.
- (١٦) ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، ج ١، ص ٥٣ وما بعدها، مادة: أثر.
- (١٧) القصة بتمامها: عَنِ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّ اللَّهَ ﷻ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَخْلِفُوا بِأَبَائِكُمْ،" قَالَ عُمَرُ: فَوَاللَّهِ مَا خَلَفْتُ بِهَا مُنْذُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷻ نَهَى عَنْهَا ذَاكِرًا، وَلَا آثِرًا، رواه مسلم في صحيحه، كتاب: الأيمان، باب: النهي عن الحلف بغير الله تعالى، حديث رقم: ١٦٤٦.
- (١٨) ينظر: ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، ج ١، ص ٥٣ وما بعدها، مادة: أثر. ومحمد بن مكرم بن منظور، **لسان العرب**، بيروت: دار صادر، ١٤١٤هـ، (ط٣)، ج ٤، ص ٦.
- (١٩) ينظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي، **العين**، تحقيق: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، ج ٨، ص ٢٣٦، مادة: أثر. وابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، ج ١، ص ٥٣ وما بعدها، مادة: أثر. وابن منظور، **لسان العرب**، ج ٤، ص ٥، مادة: أثر. ومحمد بن يعقوب الفيروز آبادي، **القاموس المحيط**، بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٥م، (ط٨)، ص ٣٤١، مادة: أثر. ومجمع اللغة العربية المصري، **المعجم الوسيط**، ج ١، ص ٥، مادة: أثر.
- (٢٠) ينظر: محمد بن جرير الطبري، **تفسير الطبري - جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، تحقيق: د. عبد الله التركي، دار هجر، ٢٠٠١م، (ط١)، ج ٢٠، ص ٣٧١. وأحمد مختار عمر، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، عالم الكتب، ٢٠٠٨م، (ط١)، ج ١، ص ٦١. و**المعجم الوسيط**، ج ١، ص ٥.
- (٢١) رواه مسلم في صحيحه، كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: فضل كثرة الخطى إلى المساجد، حديث رقم: ٦٦٥-٢٨٠.
- (٢٢) يحيى بن شرف النووي، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، ط ٢، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٣٩٢هـ، (ط ٢)، ج ٥، ص ١٦٩.
- (٢٣) أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم، **الخراج**، تحقيق: طه سعد، القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث، ص ٧٢.
- (٢٤) الخطيب الشربيني، **مغني المحتاج**، ج ٣، ص ٤٩٦.
- (٢٥) البغوي، **التهذيب في الفقه الشافعي**، ج ٤، ص ٤٩٠.
- (٢٦) أبو محمد، عبد الله بن أحمد بن قدامة، **المغني**، القاهرة: مكتبة القاهرة، د.ت، ج ٣، ص ٤٩.
- (٢٧) بهنام أبو الصوف، **التاريخ من باطن الأرض**، آثار وحضارات وأعمال ميدانية، عمان: مطابع الأديب، ٢٠٠٩م، (ط١)، ص ٥٤.
- (٢٨) عزت زكي قادوس، **علم الحفائر وفن المتاحف**، الإسكندرية: دار المعارف، ٢٠٠٥م، ص ٤.
- (٢٩) عباس سيد علي، **موجز تاريخ علم الآثار**، الرياض: دار الفصيل، ٢٠٠٠م، ص ١٥.
- (٣٠) إبراهيم محمد عبد الله، **مبادئ ترميم وحماية الآثار**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ٢٠١٢م، ص ٩.
- (٣١) نصت المادة رقم: ١، من قانون حماية الآثار المصري رقم ١١٧، لسنة ١٩٨٣ وتعديله الأخير رقم: ٦١ لسنة ٢٠١٠م على أنه: "يعد أثرًا كل عقار أو منقول متى توافرت فيه الشروط الآتية:
- أن يكون نتاجاً للحضارة المصرية أو الحضارات المتعاقبة، أو نتاجاً للفنون أو العلوم أو الآداب أو الأديان التي قامت



- على أرض مصر منذ عصور ما قبل التاريخ وحتى ما قبل مائة عام.
- أن يكون ذا قيمة أثرية أو فنية أو أهمية تاريخية باعتباره مظهراً من مظاهر الحضارة المصرية أو غيرها من الحضارات الأخرى التي قامت على أرض مصر.
  - أن يكون الأثر قد أنتج أو نشأ على أرض مصر، أو له صلة تاريخية بها، ويعتبر رفات السلالات البشرية والكائنات المعاصرة لها في حكم الأثر الذي يتم تسجيله وفقاً لأحكام هذا القانون.
- (٣٢) نصت المادة رقم: ٣، من قانون حماية الآثار السوداني، لسنة ١٩٩٩م على أن: "الآثار يقصد بها أي شيء خلفته الحضارات أو تركته الأجيال السابقة مما يكشف عنه أو يعثر عليه، سواء كان ثابتاً أو منقولاً، مما يرجع تاريخه إلى مائة عام، ويجوز للهيئة أن تعتبر لأسباب فنية وتاريخية أي عقار أو منقول آثاراً إذا كانت للدولة مصلحة في حفظه وصيانته بصرف النظر عن تاريخه، وتعتبر من الآثار الوثائق والمخطوطات، وأيضاً بقايا السلالات البشرية والحيوانية والنباتية."
- (٣٣) نصت المادة رقم: ٣ منه على أنه: "يعتبر أثراً أي شيء خلفته الحضارات أو تركته الأجيال السابقة عما يكشف عنه أو يعثر عليه سواء كان ذلك عقاراً أو منقولاً يتصل بالفنون أو العلوم أو الآداب أو الأخلاق أو العقائد أو الحياة اليومية أو الأحداث العامة أو غيرها مما يرجع تاريخه إلى مائة سنة مضت. متى كانت له قيمة فنية أو تاريخية."
- (٣٤) نصت المادة رقم: ٤/ سابعاً من قانون الآثار والتراث العراقي رقم: ٥٥، لسنة ٢٠٠٢م بأن الآثار هي: "الأموال المنقولة وغير المنقولة التي بناها أو صنعها أو نحتها أو أنتجها أو كتبها أو رسمها أو صورها الإنسان ولا يقل عمرها عن مئتي سنة وكذلك الهياكل البشرية والحيوانية والنباتية."
- (٣٥) نصت المادة رقم: ٣ من القرار الجمهوري اليمني بالقانون رقم: ٢١، لسنة ١٩٩٤م، بشأن الآثار على أنه: "يعتبر أثراً أي مادة منقولة أو ثابتة خلفتها الحضارة أو تركتها الأجيال السابقة في اليمن مما تم صنعه أو نقشه أو كتابته قبل ٢٠٠ سنة، ويشمل ذلك الوثائق والمخطوطات وبقايا السلالات البشرية والحيوانية والنباتية، ويجوز للهيئة أن تعتبر الآثار أيضاً أية مادة منقولة أو ثابتة يقل عمرها عن ٢٠٠ سنة ميلادية إذا رؤي أن المصلحة العامة تقتضي المحافظة عليها بسبب قيمتها التاريخية أو الفنية على أن يتم ذلك بقرار من الرئيس."
- (٣٦) عرف قانون الآثار الأردني لسنة ١٩٨٨م الأثر (م ٧/٢) بأنه:
- أي شيء منقول أو غير منقول أنشأه أو صنعه أو خطه أو نقشه أو بناه أو اكتشفه أو عدّله إنسان قبل سنة ١٧٥٠ ميلادية بما في ذلك المغاور والمنحوتات والمسكوكات والفخاريات والمخطوطات وسائر أنواع المصنوعات التي تدل على نشأة وتطور العلوم والفنون والصنائع والديانات والتقاليد الخاصة بالحضارات السابقة أو أي جزء أضيف إلى ذلك الشيء أو أعيد بناؤه بعد ذلك التاريخ.
  - أي شيء منقول أو غير منقول مما هو منصوص عليه في البند (أ) من هذا التعريف يرجع تاريخه إلى ما بعد سنة ١٧٥٠ ميلادية ويعلن الوزير أنه أثر بقرار يتم نشره في الجريدة الرسمية.
  - البقايا البشرية والحيوانية والنباتية التي يرجع تاريخها إلى ما قبل سنة ستمائة ميلادية.
- (٣٧) عبد الرحمن كرور، جريمة تبديد المال العام ووسائل مكافحتها في الفقه الإسلامي والقانون الجنائي الجزائري - دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، ٢٠١٠م، ص ٥٥.
- (٣٨) قانون الآثار الأردني المعدل لسنة ٢٠٠٤م.
- (٣٩) القانون الاتحادي رقم: ١١ لسنة ٢٠١٧ في شأن الآثار.
- (٤٠) قانون حماية الآثار رقم: ١١٧ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانون رقم: ١٢ لسنة ١٩٩١م.

- (٤١) صحيح البخاري، كتاب: فرض الخمس، باب: قول الله تعالى: ﴿فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ﴾ [الأنفال: ٤١]، حديث رقم: ٣١١٨.
- (٤٢) رواه أحمد في مسنده، حديث رقم: ٢٤١٢٤، وحكم الشيخ الأرنبوط على الحديث بأنه صحيح، ورواه الترمذي في سننه، أبواب: الزهد، باب: ما جاء في أخذ المال، حديث رقم: ٢٣٧٤، وقال عنه: حديث حسن صحيح.
- (٤٣) ينظر: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار المعرفة، ١٣٧٩هـ، ج ٦، ص ٢١٩. والعيني، عمدة القاري، ج ١٥، ص ٤٠. ونور الدين القاري، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، ط ١، بيروت: دار الفكر، ٢٠٠٢م، (ط ١)، ج ٦، ص ٢٥٩٣. ومحمد عبد الرحمن المباركفوري، تحفة الأحوذني بشرح جامع الترمذي، بيروت: دار الكتب العلمية، ج ٧، ص ٣٧.
- (٤٤) رواه ابن ماجه في سننه، كتاب: الأحكام، باب: من بنى في حقه ما يضر بجاره، حديث رقم: ٢٣٤٠. وحكم الشيخ الألباني على الحديث بأنه صحيح، إرواء الغليل، حديث رقم: ٨٩٦، ورواه الحاكم، كتاب: البيوع، حديث رقم: ٢٣٤٥، وقال عنه: " هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ الْإِسْنَادِ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ "
- (٤٥) ينظر: زين الدين بن إبراهيم بن نجيم، الأشباه والنظائر، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٩م، (ط ١)، ص ٧٣. ومحمد مصطفى الزحيلي، القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة، ط ١، دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٦م، (ط ١)، ج ١، ص ١٩٩.
- (٤٦) ينظر: أحمد خالد نوفل، حماية الآثار في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، ٢٠١٧م، ص ١٦-١٨. ومنى نخلة، علم الآثار في الوطن العربي، طرابلس: جروس برس، د. ت، ص ٢١٩. وفوزي الفخراني، الرائد في فن التنقيب عن الآثار، بنغازي، منشورات جامعة قاربوس، ١٩٩٣م، (ط ٢)، ص ١٨-١٩.
- (٤٧) ينظر: أحمد الرفاعي، أثر قطاع السياحة الأردني على التنمية الاقتصادية في الأردن، مؤتمر الاقتصاد التاسع: الإصلاح الاقتصادي والإداري وسياسات التكيف في الأردن والوطن العربي، جامعة اليرموك، الأردن، ٢٠١٩م، ص ٢، ٧.
- (٤٨) ينظر: أبو عبد الله، محمد بن أحمد القرطبي، تفسير القرطبي - الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٦٤م، (ط ٢)، ج ٥، ص ٢٥٩. وأبو بكر، أحمد بن علي الجصاص، أحكام القرآن، تحقيق: عبد السلام شاهين، ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٤م، (ط ١)، ج ٢، ص ٢٦٤.
- (٤٩) رواه البخاري في صحيحه، كتاب: الأحكام، باب: قول الله تعالى: "أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ" [النساء: ٥٩]، حديث رقم: ٧١٣٧. ورواه مسلم في صحيحه، كتاب: الإمارة، باب: وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، وتحريمها في المعصية، حديث رقم: ١٨٣٥-٣٣.
- (٥٠) رواه مسلم في صحيحه، كتاب: الإمارة، باب: وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، وتحريمها في المعصية، حديث رقم: ١٨٣٦-٣٣.
- (٥١) النووي، المنهاج، ج ١٢، ص ٢٢٤.
- (٥٢) رواه البخاري في صحيحه، كتاب: أخبار الأحاد، باب: ما جاء في إجازة خير الواحد الصدوق...، حديث رقم: ٧٢٥٧. ورواه مسلم في صحيحه، كتاب: الإمارة، باب: وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، وتحريمها في المعصية، حديث رقم: ١٨٣٩-٣٩.
- (٥٣) منهم: الشيخ مصطفى العدوي، والشيخ مفتاح فاضل، والشيخ محمد حسان. ينظر:
- مصطفى العدوي: [https://www.youtube.com/watch?v=yW8eK8dO7\\_Y](https://www.youtube.com/watch?v=yW8eK8dO7_Y)
  - مفتاح فاضل: <https://www.youtube.com/watch?v=p2SHdDRmYm4>
  - محمد حسان: <https://www.youtube.com/watch?v=ZsLdV5ngKIA>

تجدد الإشارة إلى أن نص كلام محمد حسان هو: "... أما إن كانت هذه الآثار في أرض عامة، في مال عام تمتلكه الدولة، فليس من حقه أبداً أن تأخذه، وليس من حقه أن تهريبه، وليس من حقه أن تسرقه أو أن تبيعه....." وكأنه يشير إلى أن العكس صحيح.

(٥٤) رواه البخاري في صحيحه، كتاب: الزكاة، باب: في الركاز الخمس، حديث رقم: ١٤٩٩، ج ٢، ص ١٣٠.  
(٥٥) منها أن رسول الله ﷺ قال في كنزٍ وجدته رجُلٌ: "إن كنتُ وجدته في قريةٍ مسكونةٍ، ...، رواه الحاكم في المستدرک، كتاب: البيوع، حديث رقم: ٢٣٧٤. ورواه الشافعي في مسنده، رقم: ٦٧٣. ورواه البيهقي في: السنن الكبرى، حديث رقم: ٧٦٤٨. وحكم ابن حجر العسقلاني على الحديث بأن إسناده حسن، في: بلوغ المرام من أدلة الأحكام، تحقيق: ماهر الفحل، الرياض: دار القيس، ١٤٣٥هـ، ٢٠١٤م، (ط١)، ص ٦٢٥.  
(٥٦) منها: حالتين قضى بهما علي بن أبي طالب ﷺ:

الأولى: عن الشعبي قال: جاء رجلٌ إلى عليّ ﷺ فقال: إني وجدتُ ألفاً وخمسمائة درهمٍ في خربةٍ بالسواد، ...، رواه البيهقي في: السنن الكبرى، كتاب: الزكاة، باب: ما روى عن عليّ ﷺ في الركاز، حديث رقم: ٧٧٣٠، ورواه الشافعي في مسنده، حديث رقم: ٦٤٧.

الثانية: عن عبد الله بن بشر الخثعمي، عن رجلٍ من قومه، أن رجلاً سقطت عليه جرةٌ من دبرٍ بالكوفة، فأتى بها غلياً ﷺ، ...، رواه البيهقي في: السنن الكبرى، كتاب: الزكاة، باب: ما روى عن عليّ ﷺ في الركاز، حديث رقم: ٧٧٣١، ورواه الطبري في: غاية الأحكام، باب: زكاة عروض التجارة، ذكر وجوب الخمس في الركاز، حديث رقم: ٧٣١٦.

(٥٧) ينظر: البيهقي، السنن الكبرى، كتاب: قسم الصدقات، باب سقوط سهم المؤلفه قلوبهم وترك إعطائهم عند ظهور، حديث رقم: ١٣١٨٩. والذهبي، المذهب في اختصار السنن الكبير، حديث رقم: ١٠٥٤٦. والبوصيري، إتحاف الخيرة المهرة، حديث رقم: ٤٢٥٢.

(٥٨) ينظر: البيهقي، السنن الكبرى، كتاب: اللقطة، باب: الرجل يجد ضالة يريد ردها على صاحبها لا يريد أكلها، حديث رقم: ١٢٢٠٨، ج ١٢، ص ٣٦٦. ومالك، الموطأ، كتاب: الأفضية، باب: القضاء في الضوال، حديث رقم: ٢٨١٠. والمتقي الهندي، كنز العمال، رقم: ٤٠٥٣٦.

(٥٩) صحيح البخاري، كتاب: في اللقطة، باب: باب من عرّف اللقطة ولم يدفعها إلى السلطان، حديث رقم: ٢٤٣٨.  
(٦٠) عبر عنها ابن تيمية بقوله: "وقد يجوز للحاجة ما لا يجوز لغيرها،" ينظر: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، مجموع الفتاوى، تحقيق: عبد الرحمن قاسم، المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م، ج ٣٤، ص ٦٠. وأحمد بن عبد الحليم بن تيمية، القواعد النورانية الفقهية، تحقيق: أحمد الخليل، ط ١، الدمام: دار ابن الجوزي، ١٤٢٢هـ، ص ١٢٢. وأحمد كافي، الحاجة الشرعية، حدودها وضوابطها، ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٤م، (ط١)، ص ١٤٠.

(٦١) رواه البخاري في صحيحه، كتاب: المزارعة، باب: اقتناء الكلب للحرث، حديث رقم: ٢٣٢٢.  
(٦٢) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، ج ٥، ص ٦.  
(٦٣) هو: أبو محمد عبد الله بن أبي زيد عبد الرحمن القيرواني، إمام المالكية في وقته، من مؤلفاته: النوادر والزيادات، وتهذيب العتبية، والاقتداء بأهل المدينة، توفي سنة: ٣٨٦هـ، ٩٦٦م. ينظر ترجمته في: ابن فرحون، الديباج المذهب، ج ١، ص ٤٢٧ وما بعدها.

(٦٤) ينظر: النفراوي، الفواكه الدواني، ج ٢، ص ٣٤٤. وأبو بكر بن حسن الكشناوي، أسهل المدارك شرح إرشاد السالك في مذهب إمام الأئمة مالك، بيروت: دار الفكر، (ط٢)، ج ٢، ص ٢٦١.

- (٦٥) ينظر: عlish، منح الجليل، ج٢، ص٧٨. وصالح عبد السميع الآبي، جواهر الإكليل شرح مختصر العلامة الشيخ خليل، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠١٦م، (ط١)، ج١، ص١٩١.
- (٦٦) الخطاب الرعيني، مواهب الجليل، ج٢، ص٣٣٥.
- (٦٧) محمد بن أحمد الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، دار الفكر، د.ت، ج١، ص٤٨٧.
- (٦٨) رواه أبو داود في سننه، كتاب: الخراج والفيء والإمارة، باب ما جاء في إقطاع الأَرْضَيْن، حديث رقم: ٣٠٦٤، وحكم الشيخ الأرنؤوط على الحديث بأنه حسن. ورواه الترمذي في سننه، أبواب: الأحكام، باب: ما جاء في القطائع، حديث رقم: ١٣٨٠.
- (٦٩) ينظر: عثمان بن علي الزيلعي، (ت ٧٤٣هـ)، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، القاهرة: المطبعة الكبرى الأميرية، ١٣١٣هـ، (ط١)، ج٦، ص٣٦. وزين الدين بن إبراهيم المعروف بابن نجيم المصري، (ت ٩٧٠هـ)، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، بيروت: دار الكتاب الإسلامي، ج٨، ص٢٤٠. ومحمد بن علي المعروف بعلاء الدين الحسكفي، (ت ١٠٨٨هـ)، الدر المختار شرح تنوير الأبصار، تحقيق: عبد المنعم إبراهيم، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٢م، (ط١)، ج١، ص٦٧١. وأبو إسحاق، إبراهيم بن علي الشيرازي (ت ٤٧٦هـ)، المهذب في فقه الإمام الشافعي، بيروت: دار الكتب العلمية، ج٢، ص٢٩٩. وعبد الملك بن عبد الله الجويني، (ت ٤٧٨هـ)، نهاية المطلب في دراية المذهب، تحقيق: أ.د. عبد العظيم الديب، دار المنهاج، ٢٠٠٧م، (ط١)، ج٨، ص٣٠٥. وأبو محمد، الحسين بن مسعود البغوي (ت ٥١٦هـ)، التهذيب في فقه الإمام الشافعي، تحقيق: عادل عبد الموجود، وعلي معوض، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٧م، (ط١)، ج٤، ص٤٩٦. وأحمد البرلسي عميرة (ت ٩٥٧هـ)، حاشية عميرة، بيروت: دار الفكر، ج٣، ص٩٦. وأبو محمد، عبد الله بن أحمد بن قدامة (ت ٦٢٠هـ)، المغني، القاهرة: مكتبة القاهرة، ١٩٦٨م، ج٥، ص٤٢١-٤٢٢. وأبو محمد، عبد الله بن أحمد بن قدامة (ت ٦٢٠هـ)، الكافي في فقه الإمام أحمد، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٤م، (ط١)، ج٢، ص٢٤٥-٢٤٦. ومصطفى بن سعد السيوطي، (ت ١٢٤٣هـ)، مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٩٩٤م، (ط٢)، ج٤، ص١٨٢.
- (٧٠) ينظر: قرار رقم ١٥٣ (١٧/٢) مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الدورة: ١٧، ٢٠٠٦م.
- (٧١) خالد الماجد، التصرف في المال العام، حدود السلطة في حق الأمة، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠١٣م، (ط١)، ص٢٦٣.
- (٧٢) رواه مسلم في صحيحه، كتاب: الإمارة، باب: تحريم هدايا العمال، حديث رقم: ١٨٣٣-٣٠.
- (٧٣) العزيزي، السراج المنير، ج٤، ص٢٦٢.
- (٧٤) ينظر: أبو عبد الله، محمد بن عبد الله الخرخشي، شرح مختصر خليل للخرشي، بيروت: دار الفكر، د.ت، ج٧، ص٥٩. وعليش، منح الجليل، ج٨، ص٦٧. والخطيب الشربيني، مغني المحتاج، ج٣، ص٦١٧. ومحمد بن أحمد الرملي، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، بيروت: دار الفكر، ١٩٨٤م، ج٥، ص٤٦٥. ومنصور بن يونس البهوتي، دقائق أولي النهى لشرح المنتهى المعروف بشرح منتهى الإرادات، عالم الكتب، ١٩٩٣م، (ط١)، ج٢، ص٣٧٢.
- (٧٥) الوسق يعادل: ١٢٢.١٦٠ كيلو جرام. ينظر: محمد نجم الدين الكردي، المقادير الشرعية والأحكام الفقهية المتعلقة بها، ط٢، القاهرة، ٢٠٠٥م، (ط٢)، ص٢٦٩.
- (٧٦) ينظر: القرطبي، تفسير القرطبي، ج٩، ص٢٣٢. والجصاص، أحكام القرآن، ج٤، ص٣٩٠.
- (٧٧) رواه البخاري في صحيحه، كتاب: الإجارة، باب: ما يعطى في الرقية على أحياء العرب بفاتحة الكتاب، حديث رقم: ٢٢٧٦.
- (٧٨) الخطيب الشربيني، مغني المحتاج، ج٣، ص٦١٧.

- (٧٩) رواه البخاري في صحيحه، كتاب: فرض الخمس، باب: من لم يخمس الأسلاب...، حديث رقم: ٣١٤٢.
- (٨٠) ينظر: الرملي، نهاية المحتاج، ج ٥، ص ٤٦٥. والبهوتي، دقائق أولي النهى، ج ٢، ص ٣٧٢. وأبو عبد الله، محمد بن عبد الله الزركشي، شرح الزركشي على مختصر الخرقى، دار العبيكان، ١٩٩٣م، (ط ١)، ج ٤، ص ٣٣٩.
- \*\* تجدر الإشارة إلى أن الحنفية لم يذهبوا إلى جواز الجعالة؛ لما فيها من غرر؛ لجهالة المدة والعمل قياساً على باقي الإجازات؛ إنما جازت استحساناً لمن يرد العبد الأبق من سيده. ينظر: أبو بكر بن مسعود الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٦م، (ط ٢)، ج ٦، ص ٢٠٣. ومحمد أمين بن عمر بن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، ط ٢، بيروت: دار الفكر، ١٩٩٢م، (ط ٢)، ج ٣، ص ٦٧٤.
- (٨١) من الجدير بالذكر أن قانون الآثار الأردني التفت إلى هذه المسألة؛ إذ بيّن في المادة رقم: ٣٢ / ب جواز منح مكافأة مناسبة لأي شخص قدم معلومات أدت إلى اكتشاف أية مخالفة لأحكام هذا القانون والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه، وقد جرّمت المادة ٢٦ / أ / ٧ تهريب الآثار.
- (٨٢) ينظر: صلاح الدين محمد النعيمي، أثر المصلحة في السياسة الشرعية، ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٩م، (ط ١)، ص ١٣١. ومنطاوي، الفقه الجنائي الإسلامي، ص ٢٨. وعبد القوي الشافعي، الجريمة والعقاب في الفقه الإسلامي، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣م، (ط ١)، ص ٥٥.
- (٨٣) ينظر: نوفل، حماية الآثار في الفقه الإسلامي، ص ٨١. والحذيفي، الحماية الجنائية للآثار، ص ٣٧٤. وعبد الرزاق متاني، علم الآثار وصناعة التاريخ، ط ١، أم الفحم - فلسطين، ٢٠٠٩م، ص ٤٤. وإسلام عبد الله غانم، الحماية الجنائية للآثار في القانون الجزائري والقانون المصري - دراسة في القانون المقارن، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد: ٧، عدد: ٢، ٢٠١٨م، ص ٢٥١.
- (٨٤) مادة رقم: ١٦، من: القانون الاتحادي الإماراتي رقم: ١١ لسنة ٢٠١٧ في شأن الآثار.
- (٨٥) مادة رقم: ١٧، من: القانون الاتحادي الإماراتي رقم: ١١ لسنة ٢٠١٧ في شأن الآثار.
- (٨٦) مادة رقم: ٣٤، من: القانون الاتحادي الإماراتي رقم: ١١ لسنة ٢٠١٧ في شأن الآثار.
- (٨٧) مادة رقم: ٢٦، من قانون الآثار الأردني لسنة ١٩٨٨م.
- (٨٨) مادة رقم: ٣٠، من قانون الآثار الأردني لسنة ١٩٨٨م.
- (٨٩) ينظر: محمد أمين زيان، إشكالية الركن المعنوي في الجرائم الجمركية، دراسة مقارنة، مجلة جيل للدراسات المقارنة، عدد: ٥، أكتوبر، ٢٠١٧م، ص ٢٢. وغانم، الحماية الجنائية للآثار، ص ٢٥٢.
- (٩٠) ينظر: علاء الدين، علي بن خليل الطرابلسي، معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام، دار الفكر، ص ١٩٥. وأبو العباس، أحمد بن إدريس القرافي، الفروق، عالم الكتب، ج ٤، ص ٢٠٩. وإبراهيم بن علي بن فرحون، تبصرة الحكام في أصول الأفضية ومناهج الأحكام، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٨٦م، ج ٢، ص ٢٨٩. وأبو الحسن، علي بن محمد الماوري، الأحكام السلطانية، القاهرة: دار الحديث، ص ٣٤٤. والسلمي، مبادئ الاجتهاد في التعزير، ص ٦٨.